فلسفة الميثاق الوطني

علي حسون

مقدمة

في رسالة إلى جميع أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في لبنان يؤكد قداسة البابا أن لبنان أكثر من بلد إنه رسالة.

«إذ تقوم الكنيسة بهذه المبادرة الروحية، تريد أن تظهر للعالم أن لبنان هو أكثر من بلد إنه رسالة حرية ونموذج في التعددية للشرق كما للغرب».

وفي ظل الجدل القائم بين اللبنانيين حول الكيان وبناء الوطن ومشروع الدولة ذهب قداسة الحبر الأعظم إلى وصف لبنان بالوطن الرسالة مقتنعاً ومن موقعه «بأن جميع اللبنانيين يرغبون في نهضة لبنان أمين لدعوته التاريخية أرضاً للحوار ولتعايش الثقافات وأديان مختلفة. ففي سبيل لبنان هذا يجب أن نكد من دون حساب وأن نستمر في الأمل ونجدّد ما قاله سابقاً بأن لبنان هو أكثر من بلد هو رسالة».

قد يبدو من المستغرب حتى بنظر اللبنانيين أنفسهم وصف لبنان بالبلد الرسالة. وقد يفسر البعض كلام قداسته بالطوباوية، ولكن الحقائق التاريخية والجغرافية لهذا الوطن تؤكد أن هذه الحقائق مجسدة في دستور لبنان ونظامه السياسي القائم على الميثاقية، المستندة إلى العيش المشترك بين أبنائه. ولعل لبنان في تجربته الإنسانية والسياسية يتميز عن كل البلدان الأخرى بأن انتماء اللبناني إلى وطنه هو فعل إيمان وهو ضرورة حضارية للعالم، تشكل نموذجاً لتلاقي الإنسان بالآخر على قاعدة المحبة والإيمان، بعيداً عن كل النظريات السياسية التي ترد أساس العلاقات بين الدول إلى المصالح المتبادلة، والتي لا يمكن على أساسها إيجاد مكان لعلاقات إنسانية تنتج عنها قيم حضارية للتواصل بين الشعوب. لذلك فإن دور لبنان اتجاه العالم هو دور حضاري، قوامه الإنسان اللبناني في علاقته مع شريكه اللبناني الآخر في تجربته الإنسانية المجسدة في ميثاق العيش المشترك، لتشكل نموذجاً يحتذى به وهو ما يتميز به لبنان لذلك فلا يمكن الاعتداد بنظرية أن جموع المواطنين اللبنانيين يكونون الشعب اللبناني ولا مجموع الطوائف وهذا ما

يفسر أن لبنان لم ينجح في أن يتحول إلى دولة شبيهة بالدول الأخرى رغم إتباعه للأنظمة السياسية المماثلة لغيره، كما لم تنجح الطائفية في تقسيمه، فأبقى على وحدته الوطنية وحافظ على ميثاقه الوطني ولمعرفة هذه الخصوصية اللبنانية حاولنا في دراستنا أن نتطرق إلى نشأة الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ومحتواه في المبحث الأول أما في البحث الثاني عرضنا للأفكار وللمبادئ التي أضيفت إلى وثيقة الوفاق الوطني مع تضمينها آراءنا نحو تطوير هذه الصيغة الوطنية الميثاقية.

المبحث الأول:
ميثاق ١٩٤٣ نشأته ومحتواه

أولاً: الميثاق الوطني ١٩٤٣

منذ نشأة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ انقسم اللبنانيون حول فكرة الوطن الكيان في جوهره، بين فريق رأى في تعاونه مع سلطة الانتداب نجاحاً لفكرة الوطن القومي اللبناني فهذا الكيان بنظرهم جاء نتيجة نضال تاريخي من أجل الاستقلال عن فكرة الاندماج في إطار الوحدة العربية التي تلغي وجودهم، في مقابل موقف سلبي تشكيكي في جدوى هذا الكيان الذي بنظرهم ـ يكرس امتيازات فريق على آخر، ما يجعلهم ملحقين أو تابعين لهذا الكيان إن على المستوى الجغرافي فيما عرف بالملحقات لما يسمى «بنظام المتصرفية» وإن على المستوى السياسي في ظل تكريس نظام الامتيازات السياسية. وظلوا متمسكين بمطلبهم التاريخي بالانضمام إلى سوريا ولم يتنازلوا عنه إلا في عام ١٩٣٦ بشكل ضمني حين توصل الوطنيون السوريون إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦ مع الفرنسيين، مما يعني ذلك إسقاطاً لفكرة الانضمام إلى سوريا، ويشكل تحولاً باتجاه الاندماج في الكيان السياسي اللبناني، ومن أهم أسبابه بنظر ألبرت حوراني:

أولاً: تأثير مدينة بيروت النامي التي جذبت إليها بعد أن أصبحت عاصمة لبنان عدداً كبيراً من عائلات الجبل، الأمر الذي أوجد روابط صداقة وعلاقات مصلحية بين البورجوازية الجبلية والبورجوازية المدنية.

ثانياً: إدراك القوميين العروبيين أن السبيل الوحيد للتخلص من الانتداب الفرنسي كان القبول ببعض التنازلات لقاء تنازلات مسيحية مقابلة[١].

بالإضافة إلى الأحداث التاريخية التي أسهمت ببلورة هذا التقارب الوطني، فإنه لا بد من ذكر موقفين شكلا بنظرنا منعطفاً تاريخياً، وهما بيان كاظم الصلح في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦ وبيان بكركي في العام ١٩٤١، حيث نشر كاظم الصلح كُتيّبا بعنوان «بين الاتصال والانفصال» والذي يعتبره بعض الباحثين بأنه يتضمن الأفكار الأساسية لما عرف بالميثاق الوطني ويتلخص بيانه بالأفكار التالية:

١. إن ولادة «لبنان الكبير» نشأت عن مصلحة مشتركة بين فرنسا وقسم كبير من المسيحيين الذين أرادوا قيام دولة لا يكونون فيها من الأقليات.

٢. إن عبارة «الوحدة» و«سوريا» أصبحت مرادفة لعبارة مسلم وعبارة «لبناني» تعني المسيحية.

٣. إلا أن الوطنية الصحيحة، المحررة من الطائفية هي التي انتصرت، إذ اكتشف المسيحيون أهمية المصالح الاقتصادية التي تربطهم بسوريا كما اقتنع المسلمون بضرورة

(١) ألبرت حوراني: ندوة شيكاغو بايندر، politics in Lebanon new york 1966.

إيجاد تسوية مع الذين يرفضون الوحدة وكان من جراء ذلك لقاء البطريرك الماروني مع ممثلي الحركة الوطنية في سوريا، هذا اللقاء الذي ينقض فكرة حماية فرنسا للمسيحيين.

٤. مسألة القومية العربية في لبنان: يرى كاظم الصلح أن الوحدة العربية لا تفترض صيغة حكومية أو دستورية معينة، بل هي رؤية لوطن كبير قادر على منح أبنائه ما يتيح لهم العيش الكريم والازدهار والدفاع عن أنفسهم، فلبنان وسوريا لا تتوفر فيهما هذه الشروط بل كيان أكبر يمكن للكيانات السياسية المستقلة أن تحافظ فيه على كياناتها، فالقومية العربية تعلو فوق الخصائص السياسية المحلية وتزيل منها الرواسب الطائفية وتؤلف قاسماً مشتركاً بينها.

٥. إن استقلال لبنان يؤدي إلى وحدة مصالح حقيقية أفضل ألف مرة من اتحاد «ولاية بيروت بولاية دمشق» وبقاء جبل لبنان خارجها ويختم كاظم الصلح البيان متمنياً على المثقفين عقد اجتماعات للتداول ووضع صيغة أو برنامج سياسي يخرج الوطنية اللبنانية عن الانفصالية.

بيان بكركي عام ١٩٤١

أمّت وفود عديدة من مختلف الطوائف اللبنانية مقر البطريركية المارونية في بكركي في ٢٥ كانون الأول ١٩٤١ لتهنئة البطريرك بعيد الميلاد فألقى خطاباً بالوفود اعتبره الدكتور إدمون رباط محتوياً البنود التي سينبت منها فيما بعد الميثاق الوطني[٢].

١. استقلال لبنان، استقلالاً فعلياً مؤهلاً له تقرير مصيره بحرية.

٢. حرية لبنان في عقد معاهدة مع الدول الأجنبية.

٣. وضع قوانين دستورية، تضمن الحريات الخاصة والعامة، والفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية، على أن تعهد السلطة التشريعية إلى جمعية سياسية منتخبة عن طريق انتخابات حرة تؤمن التمثيل الصحيح والعادل للطوائف والمناطق.

٤. انتقال السلطة فعلياً إلى أبناء البلاد الذين يتحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائها.

٥. اعتبار كل ما تقوم به الحكومة الحالية لاغياً وغير ذي مفعول، إذا كان من شأنه تقييد البلاد سياسياً واقتصادياً، لأنه ليس من الممكن ربط البلاد عن طريق حكومة تمثل لبنان تمثيلاً حقيقياً تتمتع بثقة مجلس نواب ينتخب من قبل الشعب بشكل حرّ.

٦. منح البطريرك الماروني الثقة لتنفيذ هذه الأهداف بالتعاون مع الشخصيات الحاضرة الممثلة لكل الطوائف اللبنانية.

ثانياً: محتوى الميثاق الوطني

يجمع الباحثون على أن الميثاق الوطني ١٩٤٣ ولد من البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣ ومن فحوى خطب الشيخ بشارة الخوري ومن أهم مبادئه:

١. الاستقلال التام والسيادة الكاملة.

جاء في البيان الوزاري «إن هذا الاستقلال نريده حقيقياً وتلك السيادة نريدها كاملة، بحيث نتمكن من تقرير مصيرنا كما نشاء وكما تقتضيه مصلحتنا الوطنية، باستثناء أي مصلحة أخرى».

٢. وجه لبنان العربي وأولوية التعاون مع الدول العربية.

جاء في البيان الوزاري «إن موقع لبنان الجغرافي ولغة شعبه وثقافة تاريخه وأوضاعه

(٢) إدمون رباط: التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري ص ٤٤٧.

الاقتصادية تحتم عليه وضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في مقدمة اهتماماته».

٣. العيش المشترك في وطن واحد

جاء في خطاب الشيخ بشارة الخوري أن لبنان جمهورية مستقلة استقلالاً في إطار كيانها الراهن[٣].

رابعاً: المشاركة السياسية على قاعدة التوازن الطائفي.

الإبقاء على الدستور اللبناني الذي ينص على التوازن بين الطوائف، هذا التوازن «الذي يمنع الطائفية العمياء من الإضرار بمصلحة الوطن والذي يساعد على خلق جو الإلفة بين المواطنين[٤] على أن يجري توزيع الوظائف العامة بين الطوائف مع مراعاة الكفاءة وحدها بالنسبة للوظائف الفنية[٥].

الميثاق وسياسة التسوية

يعرف الباحثون التسوية في علم السياسة الحديث[٦] politics of accommodation باللجوء إلى التفاوض بدلاً من العنف لاحتواء النزاعات عندما يكون التفاوض أقل كلفة وأكثر نفعاً، أو عندما يفشل العنف في حل المشكلة بتحقيق مبدأ «كل شيء للرابح» وتستعمل عبارات مختلفة في هذا المعنى مثل -package deal logrolling كما تستعمل في النمسا عبارة junketing[٧] وتعني كلمة logrolling نقل الأخشاب بواسطة المجاري المائية، إنها أيضاً لعبة توازن بين شخصين إن فقد أحدهما التوازن كان نتيجته سقوط الاثنين معاً وتعني في علم السياسة تبادل المصالح، والعمل على المحافظة عليها للتوازن بين الفئات.

إن سياق البناء القومي في المجتمع الميثاقي خلافاً للأنظمة التنافسية كما يعرفه الدكتور مسرة[٨] هو نتيجة مأزق أي الوصول إلى الطريق المسدود بالنسبة إلى كل فريق من الفرقاء من أفرقاء النزاع، إذا ما استمر مصراً على التوصل إلى نتيجة تتوافق مع أهدافه بفضل انتصار عسكري. ولكن في وضع تبين من تجاربه المتكررة والمأساوية أنه يستحيل الانتصار، يمكن استمرار المأزق المشترك كما هي الحال في أيرلندا الشمالية وأفريقيا الجنوبية والسودان سابقاً وقبرص، واستمرار المأزق المكلف والمضر بمصالح الأفرقاء، يحمل هؤلاء على اللجوء إلى الاتفاق الرضائي mirabilis composito من أجل تسوية مقبولة، تكون أدنى كلفة من التوقف في الطريق المسدود وأكثر منفعة[٩].

ويمكن الجزم بأنه لو توافر الوفاق لما كان هذا المجتمع نزاعياً ولا عيب في القول في أن المجتمع الميثاقي هو مجتمع لا وفاقي بدرجات مختلفة بحسب درجات التنوع إذا أخذ القادة بقواعد تنظيمية أساسية تنسجم وتطلعاتهم

(٣) خطاب بشري تاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٤٥ مجموعة خطب للشيخ بشارة الخوري المنشورة من قبل وزارة الأنباء في عام ١٩٥١ ص ٢٤٦.

(٤) خطاب طرابلس في ٥ تشرين الأول ١٩٤٥ مجموع الخطب مرجع سبق ذكره ص ١٠.

(٥) مقال يوسف إبراهيم يزبك في مجلة مانمارين اللبنانية بيروت في ١٤ آب ١٩٥٨ حوار مع الرئيس بشارة الخوري.

(٦) Gerhard lembruch, propor z demokratie politisches system und politische Kultur in der schweiz in ossteriech op.cit 26-29.

(٧) Arend liphart: the politics of accommodation: pluralism and democracy in the netherlands 2nd brekly university of colifornia presse 1975-232p.

(٨)

(٩) الدكتور انطون مسرة: النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، بيروت، المكتبة الشرقية، ٢٠٠٥، ص ٥٠ ـ ٥١.

ويمكن الكلام عن ديمقراطية دون وفاق في بعض الديمقراطيات المتنوعة البنية[١٠]. فالبحث عن وفاق شامل في مجتمع متنوع كالبحث عن شيء غير موجود، إذ ليس للوفاق في المجتمع الميثاقي قواعد قانونية وتنظيمية، بل مصالح وطرق عيش مشتركة وثوابت تاريخية وتقاليد في التسامح واحتواء النزاعات.. لذا يجتمع عند أهل الفكر في المجتمعات التي تبدو منقسمة عقائدياً في الصراع. تبرز وحدة ثقافية جامعة تعلو فوق الانقسامات المسيسة، وقد اتضح ذلك في تاريخ النمسا حيث كانت الثقافة ومجموعة الإرث الفكري النمساوي عاملاً بارزاً في التوحيد كتراث ثقافي مشترك[١١] وظهر ذلك في مؤتمر الكتاب اليوغوسلافيين فترة اشتدت بعض النزاعات العقائدية القومية[١٢].

يعتقد الدكتور مسرّة بأن ميثاق ١٩٤٣ ليس حلاً وسطاً يعطي هذا الفريق وذاك جزءاً مما يريد، ولا هو نصف حل، بل هو الحد الأدنى المقبول الذي لا ينسجم في العمق مع رغبات كل فريق، أو الحل الوحيد الذي يوفق بين مصالح كل مجموعة والمصالح المشتركة[١٣].

ونحن نتفق مع وجهة النظر التي يبديها الأستاذ مسرّة بأن المجتمع الميثاقي هو نتيجة مأزق ولا يمكن أن يحل بالاتفاق، ولكن نخالفه الرأي في الأسس التي استند عليها لهذا الاتفاق والمبنية على طرق العيش المشتركة والثوابت التاريخية والتقاليد حتى في اعتبار الثقافة عامل توحيد كما في النمسا. فالتنازلات المتبادلة كانت جائزة في ميثاق ١٩٤٣ لاعتبارات تاريخية، أهمها قدرة كل من الفريقين على تقديم تنازلات متبادلة، فالتخلي عن فكرة الانضمام إلى سوريا بالنسبة للمسلمين تقابله فكرة التخلي عن الحماية الأجنبية بالنسبة للمسيحيين، وتصح في ميثاق ١٩٨٩ إذ لم يكن لفريق من اللبنانيين القدرة على التنازل عن شيء لا يملكه فالعدل والمساواة في الحقوق بين الطوائف يشكل وحده عامل التوحيد بين المجتمع، والتنازل يكون من الفريق الذي يتمتع بامتيازات تفوق الفريق الآخر دون مسوغ قانوني، كما أن مقاربة المجتمع اللبناني للقضايا الوطنية والعربية والدولية اختلفت في أولوياته دون أن ننسى أن تغيرات بنيوية ديمغرافية داخلية أفضت إلى توازنات وطنية مختلفة عن السابق

ثالثاً: آراء في الميثاق الوطني

خضع الميثاق الوطني ككل القضايا الوطنية لتفسيرات شتى عبرت في كثير من الأحيان عن آراء باحثين وسياسيين لم تخرج عن إطار الفهم الذاتي الذي ينبع من منطلقات إيديولوجية فكرية في الصيغة اللبنانية وتناقضها مع فكرة القومية العربية أو في مقاربتها على مستوى النظام السياسي اللبناني بين مؤيد ومعارض، لذلك سنعرض لآراء الكثير من المفكرين بغية تحديد موقفنا من الميثاق الوطني بشكل موضوعي يأخذ في عين الاعتبار التطورات الاجتماعية والسياسية التي أصابته.

كتب ميشال اسمر بعد أحداث ١٩٥٨ يقول «أجل في لبنان متناقضات غير أننا ممن يؤمنون انه في حال خلوص النيات تصبح هذه التناقضات أداة تكميل بعضها للبعض الآخر.

(١٠) karl von roys, democracy without consensus, communialism and political stability in Malysia, Princeton, princeton university press, 1975.

(١١) Felix kreissler, histoire de l'autriche, paris p.u.f que sais-je? no 222, 1977, 198 pp.70

(١٢) Paul yankovitch les ecrivains s'insurgent contre l'absolutisme non eclaire in le monde 23 avril 1985 p.9.

(١٣) الدكتور انطون مسرّة: النظرية العامة في النظام الدستوري، مرجع سبق ذكره ص ٥٢.

فالعائلات الروحية التي تستظل سماء هذا الوطن مدعوة لأن تقوم بالتجربة التي وحده لبنان يمكن إجراؤها بتوحيد النفوس في التعبد العميق والصلاة المنقذة».

يقول إدمون رباط: إن الميثاق الذي كان نوعاً من الاتفاق العام أو التراضي العام consensus general لم تدوَّن ولم تعلن صيغته رسمياً. لقد كان في الحقيقة نوعاً من الاتفاق على العيش المشترك شكل مع تطبيقاته المتعاقبة العوامل الغالبة على الحياة اللبنانية(١٤).

وفي توضيحه للميثاق يؤكد كمال جنبلاط «إن فكرة الميثاق هي فكرة غامضة بحد ذاتها، ككل اتفاق شعبي يعقد في ظروف عاجلة، وربما أن الزعماء الذين وضعوه لم يريدوا توضيحه ولا تحديد بنوده وأبعاده، فغايتهم كانت إيجاد صيغة أو قاسم مشترك قادر على استجلاب الجماهير الشعبية.

ويرى عبدالله لحود أن البعض يجد في الميثاق الوطني تسوية بين الطوائف ويعتبره البعض الآخر سنداً للطائفية، وثمة آخرون يرون فيه حجر الزاوية في الكيان اللبناني. كل ذلك خطأ فالميثاق الوطني ليس تسوية، فواضعوه لم يكونوا يحملون تفويضاً من الطوائف: بل هو محاولة تقريب بين تيارين مختلفين كان المسلمون والمسيحيون يشتركون في تبنيهما: تيار الانعزالية وتيار الاندماج. جاء الميثاق ليوفق بين التيارين. فالطائفية لم تكن موضوع الميثاق الأساسي والميثاق لم يكن حجر زاوية لبنان بل مصدراً للتوجيه الوطني صالحاً لفترة معينة من تاريخ لبنان(١٥).

وفي نقده للميثاق يحاول الرئيس الشهيد رشيد كرامي تصويب الخلل في الميثاق بقوله» إن الميثاق الوطني قائم على فكرتين: المشاركة في الحكم والمساواة في الحقوق بين كل اللبنانيين ففي عام ١٩٤٣ ما كنا لنقبل بأن يكون رئيس الجمهورية مارونياً وأن يكون عدد النواب المسيحيين زائداً على عدد نواب المسلمين إلا لكي نبلغ الاستقلال، أما الآن فإن المشاركة الإسلامية في الحكم غير متوفرة، فرئيس الجمهورية يمارس وحده السلطة التنفيذية، والمساواة في الحقوق غير موجودة فإما أن نطبق الدستور حيث لا نص يعطي الطائفة المارونية الرئاسة. في مطلق الأحوال هذه الازدواجية وهذا الغموض في النصوص يجب أن يزولا(١٦).

يذكر مايكل هدسون بأنه لم يحل مشكلة الهوية اللبنانية إلا جزئياً بالرغم من أنه شكل القاعدة الأساسية للسياسة اللبنانية خلال عشرين عاماً بدون الميثاق كان من العسير على الدولة أن تحيا. فالميثاق كان مسكناً لعوارض الطائفية لا علاجاً لها، لقد ساعد على توظيف الوجهاء والزعماء السياسيين المسلمين في خدمة النظام وعلى إقصاء المتطرفين. وبالرغم من استمرار وجود الشكوك الطائفية تحت الرماد فإن ثمة منطقة «وفاق سلبي» قد أقيمت بينهما بواسطة الميثاق، وهذا ما أتاح للبنان أن يسير في طريق التحديث إن الميثاق والدستور كانا ضروريين لاستمرارية لبنان ونجاحه السلبي(١٧).

باعتقادنا إن الميثاق الوطني كان بمثابة

(١٤) ادمون رباط: التكوين السياسي والدستوري، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧١.
(١٥) راجع الدكتور باسم الجسر ميثاق ١٩٤٣ دار النهار بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٧، ص ٣٤٨.
(١٦) مجلة الحوادث العدد الصادر في ١٩٧٥/٢/١٢.
(١٧) Michael Hidson: the precocious republic rondome house new York 1968 p44.

اتفاق الضرورة حكمته مقتضيات دولية ومحلية أسهمت في حدوثه وتلاقى حول أفكار وطنية لم تتضح ولم تتبلور لأنها لم تستند على أسس قابلة للحياة، إذ إنها أخلت بالتوازنات الوطنية العادلة في المشاركة السياسية، فلم تقوَ سياسة الامتيازات في الصمود طويلاً لأنها غير مبنية على قناعات لدى الفريق الآخر إضافة إلى تغيرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية ما لبثت أن فرضت توازناً عادلاً تجسد في وثيقة الوفاق الوطني.

المبحث الثاني:
وثيقة الوفاق الوطني ١٩٨٩

سقط الميثاق الوطني مع اندلاع الحرب في لبنان سنة ١٩٧٥، وأصبح من الضروري إحياء هذه الصيغة الوطنية، ورسمت ملامح الميثاق الجديد من خلال الحوار الوطني في جنيف ولوزان وما سمي بالاتفاق الثلاثي الذي وقع في دمشق. فهذه الأفكار تبلورت في مناقشات النواب في الطائف وتمت صياغتها في وثيقة الوفاق الوطني وتصدرت المسلمات الوطنية منها مقدمة الدستور اللبناني، فمشروع الميثاق الوطني الجديد يتلخص برأينا بثلاث نقاط:

١. عروبة لبنان.
٢. صيغة العيش المشترك.
٣. السيادة الوطنية.

أولاً: عروبة لبنان

لم تكن العروبة موضع جدل في الكثير من البلدان العربية، فموضوع الانتماء العربي كان من المسلمات حتى في فلسطين المحتلة، فالكيان الإسرائيلي يتعامل مع الفلسطينيين بوصفهم عرباً والدساتير العربية تنص في متنها بصورة صريحة على الانتماء العربي لشعوبها فدستور جمهورية مصر العربية ينص على أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة، كما نص الدستور السوري بأن القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي، والشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة. كما إن شعب قطر والكويت جزء من الأمة العربية والدستور العراقي يذكر القوميتين العربية والكردية وينص دستور المملكة المغربية على أن «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية وهي جزء من المغرب العربي الكبير...).

أما لبنان فقد أعلن انتماءه العربي على استحياء شديد فأطل بوجهه العربي على محيطه وابتدع صيغة «الوجه العربي» في البيان الاستقلالي لحكومة رياض الصلح.

«فلبنان وطن ذو وجه عربي، يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب».

هذه الصيغة لها مبرراتها في تفسير الشريك المسيحي للقومية العربية كونها نقيض لفكرة الوطنية، يكتب كمال الحاج قائلاً: إن القومية اللبنانية ولدت عام ١٩٤٣ ولا مكان لقوميات أخرى في لبنان، هذا لا يعني أن القومية اللبنانية تتعارض مع العروبة ولكن يجب التمييز بين العروبة والقومية العربية، فالعروبة وحدة روحية ولغوية وإحدى خصائص القومية اللبنانية. بينما القومية العربية وحدة جغرافية ـ سياسية تنكر لبنان. هذا التمييز له نتيجتان:

أولاً: إن الميثاق لا قيمة له بدون عروبة.

ثانياً إن القومية العربية تهدد عروبة لبنان من هنا فإن الميثاق ليس تسوية سياسية بل أساس وجودنا[١٨].

(١٨) ذكر هذا الرأي في كتاب باسم الجسر الميثاق الوطني مرجع سبق ذكره ص ٣٢٥.

ويعبر كاظم الصلح عن وجهة نظر القوميين العرب فيقول: إن هذا الاتفاق بين المسلمين والمسيحيين كان من شأنه تطوير العلاقات التي كانت قائمة بينهم وتحويل لبنان من بلد بدون طابع إلى دولة عربية(١٩).

هذا التناقض بين مفهوم العروبة وهو انتماء الشعب اللبناني إلى الأمة العربية كجزء منها علماً أن الشعب اللبناني كله ينتمي إلى القومية العربية إذ لا وجود لقوميات أخرى والتمييز الذي استحدثه كمال الحاج بين القومية اللبنانية والقومية العربية والعروبة أمر لا يقنع به إلا نفسه، فالقول بأن العروبة وحدة روحية ولغوية والقومية العربية وحدة جغرافية سياسية هو خلط لمفهوم القومية العربية التي هي وحدة جغرافية سياسية لغوية، فنتساءل عن معنى الوحدة الروحية التي حاول ابتداعها ونعتقد أن لا تفسير لذلك سوى أنه يريد إبقاء التفوق اللبناني وإن على مستوى الروحية؟! هذه الأفكار لم يقتنع فيها الكثير من اللبنانيين لأنها مناقضة لمفهوم التاريخ والجغرافيا، فأقر المجتمعون في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف بعروبة لبنان هوية وانتماء بنص البيان الختامي(٢٠).

«إن لبنان بلد حر مستقل واحداً أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً وهو عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بكل مواثيقها على إن تجسد الدولة هذه المبادئ في كل الحقول والمجالات دون استثناء». ثم أعيد التأكيد على هذه الصيغة في مؤتمر لوزان وكرسها المشرع الدستوري في الفقرة ب من مقدمة الدستور «لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ثانياً: صيغة العيش المشترك

تنص الفقرة «أ» من مقدمة الدستور على أن لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه واحداً أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً».

كما ينص في الفقرة «ي» لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

يصعب تفسير معنى الوطن النهائي لجميع أبنائه فكيف نفسر ما لا يفسر بمعنى أنه كيف يكون الوطن نهائياً لجميع أبنائه، وهل هناك وطن يتمتع بصفة مؤقتة وآخر يتمتع بصفة نهائية دائمة، وما معنى تأكيد المشرع الدستوري للمؤكد؟ وكيف يكون الوطن لجميع أبنائه أليس من البديهي أن يكون لجميع أبنائه؟؟

يدفعنا التساؤل إلى استنتاج مفاده أن الوطن النهائي كان مشكوكاً في وجوده وأن يكون لجميع أبنائه هو ما يدفعنا بدوره إلى الاعتقاد في أغلب الظن أنه كان لقسم من أبنائه. وأن مجموع أبنائه يشكلون هذا الوطن النهائي، وهذا يعني أيضاً أن المشرع الدستوري يعترف ضمناً بأن الشعب اللبناني مؤلف في حده الأدنى من فريقين؟

(١٩) جريدة النهار العدد الخاص بالميلاد سنة ١٩٧٤.

(٢٠) البيان الختامي لاجتماع جنيف خلال الفترة الواقعة ما بين ٣١ تشرين الأول والرابع من تشرين الثاني ١٩٨٣ مؤتمر الحوار الوطني).

لتوضيح هذه التساؤلات ينبغي الرجوع إلى أسس نشوء الكيان اللبناني لأنه أيضاً يعني أن المشرع الدستوري يعترف صراحة بأن لبنان وطناً «وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه»

ولأن لبنان كان في نشأته كياناً تتنازعه مفاهيم عدة فكان الوطن الملجأ الذي قال فيه ميشال شيحا في محاضرة له عام ١٩٤٢ بعنوان لبنان اليوم:

«ينبغي ألا يفوتنا ونحن في هذا الشرق الذي يعاني الغليان دوماً كما يعاني مرض الجدل والتفسير، أننا أرض ميعاد للأقليات القلقة، بل مرتفع تتصعّد منه كل الصلوات وتتناهى مرة إلى السماء الأكثر كوكبة وشفافية، بحيث غدونا فسيفساء دينية عزّ على الأرض نظيرها، وغدونا لا نجد ما ندعى به داخل الأمة والحاضرة، إلا معتقدنا وطقوسنا. ولعل أهم علة وجود لهذه التفردية في أيامنا هذه، إلى ما تولده العادة من قوة تخشى عقباها، هو حذر الضعاف الغريزي، وفزع البعض من أن يتسلط عليهم البعض الآخر، ولا كان لأحد ليتكلم عن الاقليات لو لم يكن لديه في ذاته فزع من أكثرية. لكنما يحدث في بعض الأحيان أن يجاوز الفزع حده ويمسي ضرباً من الوهم[٢١].

وفي بيان مجلس المطارنة يذكر بالمبادئ الأساسية بأن لبنان كان منذ فجر التاريخ ملاذاً للمضطهدين من أي نوع كانوا، يلجؤون إليه بحكم طبيعة الجغرافية.

وإن الكنيسة المارونية استقرت منذ نشأتها في لبنان وكونت حول بطريركها نواة الوطن اللبناني الذي انضم إليه الفازعون واللاجئون من كل طائفة ودين فصار لبنان التاريخي[٢٢].

يكتب كمال الصليبي قائلاً: إن الشعب اللبناني في الماضي لم يكن يؤلف أمة واعية لكيانها، موحدة في أهدافها ولكنه كان مجموعة طوائف مجتمعة في عقد يشبه العقد الاجتماعي وأن تاريخ لبنان منذ القرن التاسع عشر هو قبل كل شيء تطور هذا العقد الاجتماعي، وتأثيره على تطور البلاد ونموها.

وباعتقادنا أن العقد الاجتماعي أو ما يعرف بميثاق العيش المشترك بين شريكي الوطن استند على مسلمات تنوع الشعب اللبناني ضمن الوحدة، فالشعب اللبناني المكون من طوائف متعددة اتفقت على العيش الواحد شكل لدى الطائفة المسيحية ما عرف بالضمانات في مقابل التفوق العددي للمسلمين مما جعل المشرع الدستوري رغم تبنيه لمفهوم السيادة الشعبية المكونة من مجموع الشعب اللبناني بوصفهم مواطنين في الفقرة «د» الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية. عاد ليؤكد بأن هذه الشرعية المستمدة من الشعب ينبغي أن لا تناقض ميثاق العيش المشترك في الفقرة «ي» من مقدمة الدستور مما يبدد هواجس هذه الفئة من الشعب اللبناني، في مقابل ذلك فإن الامتيازات السياسية التي تتمتع بها الطائفة المارونية والتي ساهمت تاريخياً في إلحاق الغبن بحق الطائفة الإسلامية، فإن إلغاءها يسقط مقولة الحقوق

(٢١) لبنان في شخصيته وحضوره، نقله إلى العربية فؤاد كنعان منشورات الندوة اللبنانية بيروت ١٩٦٢ ص ١١ ـ و٣٠ ـ ٣١ ـ ٣٣.

(٢٢) بيان مجلس المطارنة الموارنة الصادر عن الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في بكركي برئاسة المدبر الرسولي، المطران ابراهيم الحلو ٢٢ كانون الأول ١٩٨٦.

التاريخية لصالح مبدأ المناصفة المكرس في الدستور والذي يحمي العيش المشترك.

وبناء عليه فإن عبارة «وطن نهائي لجميع أبنائه» والتي أول ما وردت في ورقة عمل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى سنة ١٩٧٥ تفسر باعتقادنا بأن لبنان وطن نهائي بالنسبة للمسلمين والمسيحيين بحدوده المنصوص عنها في الدستور يحيون فيه سوياً على قاعدة المناصفة والشراكة السياسية الكاملة التي تزيل هواجس الفريق المسيحي لما ينتابه من شعور بالقلق الوجودي والمصيري ومن طلب الحماية الخارجية دوماً، في مقابل رضى المسلمين المبني على قناعة مفادها العيش المشترك مع الشريك الآخر دون التهديد دائماً بوسائل ديمقراطية مما يعرف «بحقوق العدد» لإظهار التفوق العددي لدفع الفريق الآخر لتبني مقولة «حقوق الطوائف» فينسب إليه تهمة الطائفية بمفهومها السياسي والديني، إن القلق المصيري الوجودي إذا تحول إلى خوف حقيقي يؤدي إلى التفكير بحلول بديلة ومشاريع وهمية تخضع لمصالح الدول الخارجية ورغباتها في حين أن الحل يكمن في التلاقي والحوار الوطني الذي قوامه العقل والبعد عن الشعور الغرائزي، ولنتمثل في التجربة البلجيكية والتي كتبت عنها جريدة lesions البلجيكية بقولها «الأخصائيون معجبون بقدرة البلجيكي على وضع صيغ مميزة في درجة عالية من المرونة وبدمج المؤقت النهائي في النهائي المؤقت» وعليه يتوجب دائماً البحث المستمر المضني عن بدائل للعنف عبر صيغ مستوحاة من روحية الميثاق الوطني.

ثالثاً: السيادة

تذكر الفقرة «ط» من مقدمة الدستور أن أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون. فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

وينص الدستور في مادته الأول بأن لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة.. ويحدد بشكل تفصيلي الحدود الجغرافية للوطن. وفي المادة «٢» ينص على أنه لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه.

ظهر مفهوم السيادة في القرن التاسع عشر وفقاً لنظرية السيادة المطلقة وقد برز هوبز وسبينوزا وهيغل من أكثر المدافعين عن هذه الفكرة: فاعتبر هيغل في «نظرية القانون العام الخارجي» حق إقامة الحرب التعبير الأهم عن السيادة، ورغم كل الآراء الفقهية التي دعت إلى التخلي عن هذا المفهوم تحت شعار القانون العالمي أو الحكومة العالمية من بينهم مورللي (Morellet) الذي كتب يقول «ربما كان مفهوم السيادة مقيداً في القرن الخامس عشر أما اليوم فلم يعد له أي معنى ويضيف يجب إلغاء مفهوم سيادة الدولة بكل بساطة وبشكل كلي من القانون الدولي، إنه يشكل امتداداً مجرداً لم يعط أبداً تعريفاً واضحاً ويظهر تناقضاً كاملاً مع تطور المجتمع الدولي»[٢٣].

على أن مبدأ السيادة ما زال قائماً ومعترفاً به كأساس للسياسة الداخلية والخارجية للدولة، والعلاقة بين السيادة والقانون تخضع للاندماج التاريخي للسلطة السياسية في المنظومة

(٢٣) Van Zanten: "le problem de la souverainete d'etat et le droit international Revue du droit international 1930 p.495.

القانونية فكلما كان هذا الاندماج اكبر كلما فقدت السيادة صفة الهيمنة وأعلنت لتكون السلطة القانون[٢٤].

وتتجلى القيمة القانونية لمبدأ السيادة بتكريسه حالياً في النصوص والاتفاقيات الدولية على الأخص: ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)، ميثاق جامعة الدول العربية (١٩٤٥) ميثاق بوغوتا (١٩٤٨) ميثاق فرصوفيا (١٩٥٥) إعلان باندونغ (١٩٥٥) مؤتمر التضامن لبلدان آسيا وأفريقيا (١٩٥٨) بالإضافة إلى مجمل القرارات التي تصدر عن أجهزة الأمم المتحدة خاصة عن مجلس الأمن والجمعية العمومية فابتداء من العام ١٩٧٤ ركزت الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة على التداخل intependence[٢٥] الذي يحكم العلاقات الدولية فأكدت على حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في السيادة على ثرواتها الطبيعية.

نخص بالذكر من بين هذه الوثائق القرار رقم ٢٦٢٥ (xxv) لعام ١٩٧٠ ويمكن أن نذكر أيضاً على سبيل المثال لا الحصر «البيان النهائي لمؤتمر الأمن والتعاون الدولي في أوروبا» الذي يشكل تطويراً لميثاق الأمم المتحدة مما يضفي عليه أهمية قانونية خاصة[٢٦].

تبرز إشكالية السيادة في لبنان حول مفهوم الدولة الموحدة أو الكيان، وهذا ما دفع بالمشرع الدستوري في التعديل الدستوري الأخير ١٩٩٠ رغم تحديده للحدود الجغرافية للدولة اللبنانية في مادته الأولى على الالتزام بالثوابت الوطنية السيادية وهي عدم التجزئة والتقسيم والفرز والتوطين..

ما يمنع أي محاولة إحياء للمشاريع السابقة للأفكار الدستورية السيادية بإقامة وطن اتحادي في لبنان كحل للأزمة السياسية اللبنانية[٢٧].

لم تبرز إشكالية السيادة في ميثاق ١٩٤٣ إلا من خلال سياسة الدولة الخارجية التي التزمت فيها الحياد الايجابي والتي ارتسمت ملامحه في الحديث الصحفي للرئيس بشارة الخوري حيث حدد أهداف الميثاق:

- الاستقلال التام والحقيقي عن الدول الغربية، كل الدول الغربية.
- الاستقلال التام والحقيقي عن الدول الشرقية كل الدول الشرقية.
- لا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا مركز ممتاز لأي دولة من الدول.

---

(٢٤) Magdelena j.l "líntegrit des souverainetes face a línterpendance regionale et globale annuaire du droit maritime et aerien 1982 no. 6 p.281 et 5

(٢٥) Burette-Maurau: preface du colliard c-a avant propos du Dupuy r-j la participation du tiers monde a lélaboration du droit international essai de qualification lgdj paris 1983 (242p) p 97 et 5.

(٢٦) Levine la souverainete p.113 cite par ouchcovm le problem de la souverainete en droit international mosco p.162 1972 les

راجع الدكتورة أحلام بيضون: إشكالية السيادة والدولة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٣٠ وما بعدها.

(٢٧) راجع: ١. ورقة العمل المشتركة لحزبي «الكتائب» و«الاحرار» لانشاء «جمهورية اتحادية» التي قدمها الرئيس كميل شمعون في مؤتمر لوزان ١٣ آذار ١٩٨٤. تضمن الاقتراح:

١. لبنان جمهورية مستقلة عربية، اتحادية.

٢. تتكون الدولة الاتحادية من مقاطعات عدة، ترتسم اطرها الادارية في مرحلة لاحقة. ومن ضمنها أيضاً أن تتولى السلطة الاجرائية الاتحادية السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي الخارجي والنقد والجمارك والمالية والضرائب والدفاع الوطني.

وفي التنظيم المركزي تكون العاصمة بيروت ويقسم لبنان إلى مقاطعات بما فيها بيروت فتكون مقاطعة من ضمنها ويراعى في تحديد حدود الأقضية أكبر عدد ممكن من التجانس الطائفي ويدير شؤون المقاطعة حاكم ومجلس تنفيذي ومجلس تقريري.. على أن يكون لبيروت تنظيم خاص.

ـ لبنان متساوٍ في السيادة مع سائر الدول غير تابع لأي منها[٢٨].

إن حصر مفهوم السيادة بالحياد الايجابي كان له مبرراته المنطقية وهي في عدم جعل لبنان مسرحاً لتجاذب القطبين العالميين.

إلا أن المستجدات الجغرافية المتمثلة في احتلال فلسطين والاعتداءات الإسرائيلية الدائمة على لبنان اقتضت مناقشة هذا الموضوع برؤية مختلفة لا سيما في مؤتمر الحوار الوطني في لوزان وتحت عنوان تحرير الجنوب تبنّى الافرقاء بالإجماع:

أولاً: يتبنى المؤتمر نص القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في تاريخ ٥ آذار ١٩٨٤ والقاضي بإلغاء اتفاقية ١٧ أيار ١٩٨٣.

ثانياً: يشعر المؤتمر بالاعتزاز للروح الوطنية العالية التي يتحلى بها أبناء الجنوب في مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي.

ثالثاً: يتمسك المؤتمر بقرارات مجلس الأمن الرامية إلى تأمين الانسحاب الإسرائيلي وبسط السيادة اللبنانية في الجنوب[٢٩].

وفي وثيقة الوفاق الوطني في الفقرة الثالثة التي أفردتها: تحت عنوان تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي:

نصت على أن استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ. العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب. التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩.

ت. اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

نستنتج مما تقدم بأن صيغة الاعتزاز بالروح الوطنية لأبناء الجنوب في مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي تطورت إلى صيغة «اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبناني» مما يعني تشريع العمل العسكري المقاوم لإسرائيل دون الجهد الدبلوماسي الذي سبق ذكره في الفقرة «أ» فلو أرادت الوثيقة تحرير الأراضي بالوسائل الدبلوماسية فقط لما أتت على ذكر هذه الفقرة واكتفت بما ذكرته في الفقرة السابقة، كما أنها لم توكل مهمة التحرير بالجيش اللبناني فقط وألا لذكرت ذلك على نحو صريح لأن من البديهيات بأن تكون مهمة الجيش الوطني الدفاع عن أراضي الوطن، فهل يمكن لهذه الوثيقة أن تغفل أو أن تسقط سهواً أمراً بهذه الخطورة؟ ومما يؤكد أرجحية رأينا أن الوثيقة ذكرت «بأن يتم نشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية» مما يدل بالإضافة إلى مهمة الجيش الدفاعية يقتضى انتشاره في المنطقة الحدودية وهنا يتبين أن القصد يتجه إلى تشريع العمل المقاوم بالتعاون مع الجيش اللبناني وهي الصيغة التي افترضت وجود تعاون وتنسيق بين الجيش اللبناني والمقاومة دون حصرها أيضاً بالمقاومة، وتأكيداً لتفسيرنا فإن هذه الصيغة اعتمدت في البيانات الوزارية المتلاحقة على نحو أكثر وضوحاً بصيغة

(٢٨) جريدة الاوريان ـ لوجور العدد ١٥ تاريخ ١٩٧١/١٢/٤ أجرى الحوار الاستاذ يوسف يزبك.
(٢٩) مقررات مؤتمر لوزان من ١٩٨٤/٣/١٢ إلى ١٩٨٤/٣/١٩.

الجيش والشعب والمقاومة. وإذا كان البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح يشكل مستنداً ميثاقياً إذا جاز التعبير بني عليه الميثاق الوطني، نتساءل ألا تصلح صيغة البيانات الوزارية المتعاقبة حول التلاحم بين الجيش والشعب والمقاومة والمستندة إلى وثيقة الوفاق الوطني لتوضيح هذا المفهوم وتكريسه؟

إن الميثاق الوطني الجديد مطالب بالرد على كل الأسئلة الوطنية المشروعة لتطوير الصيغة اللبنانية في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المستجدة، كما ينبغي الخروج من التفسير الجامد للسيادة، فقد كتب البروفسير Jean Salmon يقول(٣٠) «بالحقيقة أي شيء يمكن أن يصبح دولة عند توافق موازين القوى على ذلك، ويقول البروفسير Verhonj بالمعنى ذاته «في الحقيقة يخرج تحديد الدولة على كل توصيف مسبق ولا يخضع لأي قاعدة إنه يتكون بشكل عملي خالص»(٣١).

وهذا ما يتلاقى مع ما نادى به سماحة الإمام السيد موسى الصدر «بعدم تحجير الصيغة اللبنانية» بأيديولوجيات لا تساهم إلا بتضييق فسحة العيش معاً لتصبح أسيرة لهذه الأفكار والإيديولوجيات.

ولا يتم تطوير هذه الصيغة إلا بالحوار الوطني حول القضايا المصيرية.

فنحن مطالبون بتفسير تام للهواجس التي تنتاب الآخر وبطمأنة كل مخاوفه بالحوار المنفتح لتكوين قناعة وطنية راسخة. لتثبيتها داخلياً بالوحدة الوطنية بين أبنائه ولحمايتها ودرء الأخطار الخارجية انطلاقاً من «المعادلة الميثاقية: الجيش والشعب والمقاومة».

(٣٠) Salamon J.J. le fait dans l'application du droit international RCADI 1982, II no. 172, p.335, aussi annals de reins 28-29 juin 1980, p.20.

(٣١) Verhovenj: létat et l'ordre juridique international remarques R.G.D.I.P no. 3 p.5.